

مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local



نبيلة العنجري متحدثة للحضور



عبدالعزیز الشارح في مقر العنجري



السفيرة الفرنسية ندى ياني ودشمان العيسى

افتتحت مقرها الانتخابي في العديلية مساء أمس الأول بندوة تحت عنوان «إعادة الهبة للسلطة التشريعية»

نبيلة العنجري: تراخي السلطة التنفيذية في تفعيل القوانين ساهم في تفشي الفساد



حاضرات في مقر العنجري (فريال حماد)



وفاء الجاسم وفاطمة حسين ود.ميمونة العذبي وعائشة الرشيد في مقر نبيلة العنجري



محمد الجويهل في مقر نبيلة العنجري



مداخلة

تمت ديمومة الصباح في مداخلة لها خلال الندوة ان تتمكن نبيلة العنجري من الحصول على كرسي في البرلمان مبنية على طريقتها وقدرتها في طرح الأمور والأفكار، مؤكدة بأن عودة الهبة للسلطة تتطلب أولاً عودة الهبة للقانون والستور منتقدة تصرفات البعض ممن ينادون بفصل السلطات وفي الوقت ذاته يدوسون في «بطن» هذه السلطات والسلطة التشريعية بشكل خاص إذ يطالبون باستقلال السلطة القضائية وهم يحاولون الضغط عليها باستمرار آمل أن يصل إلى مجلس الأمة من هو قاعل في التشريع والرقابة وأن يكون موضوعياً وبعيداً عن الشخصانية والتعسف والتأزيم. وقالت ان للحكومة أخطاها ولأعضاء السلطة التنفيذية حق الرقابة ولكن ليس بهذا الأسلوب الذي أساء المظهر الكويت الحضاري قائلة «نحن نريد أناساً يتنازلون عن مصالحهم الشخصية ويضعون مصلحة الوطن أمام أعينهم».

قضايا

سجلت العنجري رأيها حول عدة قضايا سالها الحضور حولها: وجاءت كالتالي: ● البدون: هي ككرة الثلج وباهمال حقيقي من الحكومة باتت تهدد الأمن ومصالح كثيرة في الدولة وهي قضية إنسانية بالدرجة الأولى ويجب وضع نقاط النهاية لها بوضع حل جذري لها. ● السياحة: من أولى أولويات العنجري في حال وصولها إلى المجلس فستعمل على إحياء السياحة بعد استقرار الأمور السياسية. ● الأحزاب والتجمعات السياسية: يمكن سن التشريعات الخاصة بالتجمعات السياسية ولكن في فترة الهدوء والاستقرار السياسي وليس في هذه المرحلة من عدم الاستقرار. ● الواسطات: تعتبر العنجري ان كل كويتي او كويتية يستحق الحصول على حقه دون واسطات فلا يجوز وجود نواب «عقبى خدمات». ● الوضع الإقليمي وأثره على الداخل: اعتبرت العنجري ان الملف الإيراني خطر وكذلك عدم الاستقرار في العراق عدا عن كل الأحداث التي تحصل في العالم العربي وكلها يمكن ان تؤثر علينا وبالتالي علينا ان نتعظ ونفكر بحكمة وعقل لمصلحة هذا البلد.

والاختيار يجب ان يستند الى الإيمان بالكويت قبل أي اعتبارات أخرى من خدمات وغيرها. وأشارت الى انه عندما تستعاد هبة السلطة التشريعية تصبح هذه الخدمات حقاً مكتسباً يجب ان يناله كل كويتي وكويتية من دون منة أو فضل من أحد حيث يصبح الكويتيون شركاء فعليين في تقرير مصير البلاد وفي سدد رياح الأزمات وفي حل المشاكل الكبرى والصغرى وفي تقرير مستقبلنا ومستقبل أبنائنا ومستقبل الكويت وفي تعزيز دولة القانون من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية التي ننشدها والتي تشكل إحدى الركائز الأساسية للحفاظ على لمة المجتمع وترباط أبناء الوطن الواحد ومن ضمن ذلك يأتي تطبيق القانون ضد استغلال المال السياسي وثقافة الرشوة.

وقالت العنجري ان استعادة الهبة تكون بالعودة إلى الأصل إلى الدستور وقيام أعضاء مجلس الأمة بواجباتهم الأساسية عبر تفعيل الأدوات الرقابية والاستجابات على وجه التحديد وعبر التخطيط للحاضر والمستقبل وعدم الضحك على الكويتيين بحفنة معاملات أو دنائير. وأشارت الى ان هبة السلطة التشريعية تستعاد عندما ينتخب سيخدم الوطن ويتحمل مسؤولية الإنقاذ والتفكير بسبل الخروج من الاحتمال السياسي المتأزم ومن هو قادر على حمل الأمانة ويضع الكويت في أول ولاياته ولا يخون الأمانة والمسؤولية في حياته المهنية والعامه. وأضافت ان هذه الهبة تستعاد من خلال تعبيرها الصادق عن هموم الناس المشتركة وعن آمالهم وتطلعاتهم وليس عن أجدات شخصية أو فتوى أو صراعات تفتت الكويت وتقضي على نعمة الأمن والأمان التي نحن في أمس الحاجة إليها اليوم وعندما تستطيع أن تهيب للشعب كله سبل الاستقرار والرخاء والأمان وتؤمن انه اذا سولت لبعض الأعضاء أنفسهم السعي لتغليب مصالح فئة على أخرى فإن في ذلك سعياً لآزمات داخلية جديدة ومحاولة لخراب الكويت. وختتمت «الكويت التي تسألنا اليوم ان نستعيد محبتها وهبتها في قلوبنا وعقولنا وأصواتنا هي التي يجب ان تكون اختياري الجميع وقرار الجميع منلما كانت الكويت اختياري وقراري عنوانا لبرنامجي الانتخابي».

● دارين العلي

بعض الأعضاء ومثل تحويل قاعة عبدالله السالم إلى ساحة مصارعة وصلت الى حد التضارب. وأضافت: «عندما نفقد الثقة ينهار الهيكل على الجميع وما حصل من حل للمجلس مثل نزوة فقدان الثقة وجعل الكويتيين يخشون ويخافون ويقلقون لأنه بانهايا الثقة بالسلطة التي يفترض فيها ان تمثلهم أي مجلس الأمة نفقد الثقة بالكويت وأمام فقدان الثقة لا تعود تنفع الأرقام ولا الحديث عن الانجازات، مشيرة الى ان تقديم 16 استجواباً في الفصل التشريعي الأخير (الثالث عشر) وارتفاع عدد الأسئلة البرلمانية الى 2966 سؤالاً نيابياً وارتفاع عدد الردود الحكومية عليها إلى 2660 رداً وزارياً لم تمنع المجلس من هذه النهاية الحزينة والتعبئة للكويت والكويتيين، ولم تمنع من فشل التعاون بين الحكومة والمجلس ولم تمنع من تردي هبة السلطة التشريعية مثلما تريد هبة سلطة الحكومة وكذلك الأمر قبل عن أن الحكومة ومجلس الأمة انجزوا في الفصل التشريعي الأخير رقماً كبيراً من القوانين بلغ 102 قانون رغم عدم إكمال المجلس ولايته، مشيرة إلى ان الاستجابات لكثرتها فقدت هبتها بعدما كانت تمثل سلطة الشعب وممثله لتقوم الأمور وتصحيحها ثم الانطلاق في عملية إصلاح جديدة.

ورداً على تساؤلها كيف تستعاد هبة السلطة التشريعية قالت «إذا كانت هبة الدولة تستعاد أحياناً بالحزم والقوة فهبة مجلس الأمة والسلطة التشريعية لا تستعاد إلا بثقة الشعب والناخبين والمواطنين، فمهما فعل مجلس الأمة تبقى هيئته وأفعاله وانجازاته واستجاباته وقوانينه غير ذات قيمة إذا لم يستعد هبة من يمثل وهم المواطنون أنفسهم وقالت للناخبين انه يجب عليهم استعادة تمثيل مجلس الأمة والسلطة التشريعية لهم ويجب ان يقنع الناخبون بأن الانتخابات أمر مصيري ليس مجرد ورقة اقتراع أو اسم مرشح صديق أو ابن عائلة أو معقب عمليات أو خطيب مفوه. ودعت الأغلبية الصامتة إلى التحرك قائلة «نحن ان كنا نحترم موافقها وعدم اقتراعها ولكننا نتمنى ان تحترم هي أيضاً خطورة ترددي الأوضاع السياسية وغياب هبة مجلس الأمة وتقرر ان تشارك الآن فحتى تستعاد هبة السلطة التشريعية التي تمثلنا كمواطنين لا بد ان تكون على يقين بان قرار الاقتراع

أكدت مرشحة الدائرة الثالثة نبيلة العنجري ان الخلل في الالتزام بتطبيق القانون يؤدي تدريجياً الى زوال هبة القانون والدولة معا ويقضي على الأمل في قيام دولة المؤسسات وسيادة القانون.

جاء ذلك خلال افتتاح مقرها في العديلية بندوة تحت عنوان «إعادة الهبة للسلطة التشريعية» حيث اشارت الى ان هذه الدعوة ليست للتشاؤم ولكنها دعوة الى إعادة قراءة الوضع، مشيرة الى ان أسباب ومظاهر ضياع هبة الدولة كثيرة لكن أخطرها ضياع هبة السلطة التشريعية أي مجلس الأمة لأنها تعني ضياع هبة إرادة الناس الذين وضعوا ثقتهم في هذه السلطة وضعف الثقة العامة فيما بين الناس وفيما بينهم وبين ممثلهم وضعف احترام الحكومة للسلطة التشريعية حيث تصبح كل جماعة أو فئة تبحث عن مصالحها الذاتية ولو على حساب الآخرين. وقالت ان تحدي القوانين الانتخابية الفرعية هو تحدٍ لهيئة الدولة، وأخطر أنواع هذا التحدي ذلك الذي يحصل في عملية اختيار الأمة لممثليها سواء بمخالفة القوانين في الفرعات أو بعمليات شراء الأصوات، مشيرة إلى ان تراخي السلطة التنفيذية في تفعيل القوانين والتهاون في تطبيقها أدى إلى تراجع قيمة القانون في نفوس البعض ومنع ضعف النفوس فرصة استغلال هذه الأجواء وتفشي الفساد.



معاً نحقق الآمال

أشرف بدعوة الأخوة ناخبي الدائرة الأولى
لحضور افتتاح المقر الانتخابي للرجال
وندوة معاً نحقق الآمال

مساء اليوم الاثنين 16 / 1 / 2012 الساعة السابعة مساءً
والكانن بمنطقة سلوى - قطعة 5 - شارع المتني - بجانب ثانوية خالدة بنت الأسود

مرشح الدائرة الأولى
المهندس / محمد مروى الهدية